المبادرة المغربية للحكم الذاتي من منظور الأمم المتحدة

The Moroccan Initiative for Autonomy from a United Nations perspective

الباحثان: علي وطلحة، عمر أكواس
كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

الملخص

يمثل النزاع حول الصحراء المغربية قضية دولية وملفا متميزا لدى الأمم المتحدة، نظرا لطابعه الخاص من أجل البحث عن حل مناسب. فعلى الرغم من كل المجهودات الأممية لإنهاء النزاع، من خلال مبادرات التسوية السلمية للنزاع المفتعل، تبقى قضية الصحراء من أصعب القضايا التي واجهت المنظمة الأممية، إذ لم يكن حجم ما بذل من مساعي يتناسب والنتائج المحققة في ظل التعنت من طرف الجبهة الانفصالية "البوليساريو" وباقي الأطراف المعنية في المنطقة، خاصة الجزائر التي يعتبرها مجلس الأمن منذ سنة 2018 طرفا رئيسيا في النزاع. وتعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي الحل الأنجع والأقرب لطي الملف بشكل نهائي، بإجماع دولي وإقليمي تفاعلت معه الأمم المتحدة من خلال تبني مجلس الأمن للقرار2797، هذا القرار لحظة تحول في مسار النزاع في الصحراء المغربية، إذ يعكس تغيرا في خطاب مجلس الأمن من الدعوة إلى تقرير المصير عبر الإستفتاء إلى فرض تقرير المصير ضمن مبادرة الحكم الذاتي المغربية، وهو ما يمثل مكسبا دبلوماسيا للمغرب.

الكلمات المفتاحية: النزاع، الصحراء، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الحكم الذاتي

Abstract

The conflict over the Moroccan Sahara represents an international issue and a distinguished file for the United Nations, given its special nature in order to search for an appropriate solution. Despite all the international efforts to end the conflict, through initiatives for a peaceful settlement of the artificial conflict, the Sahara issue remains one of the most difficult issues facing the United Nations, as the extent of the efforts made was not commensurate with the results achieved in light

of the intransigence of the separatist front "Polisario" and the rest of the concerned parties in the region, especially Algeria, which the Security Council has considered a major party to the conflict since 2018. The Moroccan Initiative for Autonomy is considered the most effective and closest solution to resolving the issue once and for all, with international and regional consensus, with which the United Nations responded through the Security Council's adoption of Resolution 2797. This resolution represents a turning point in the course of the conflict in the Moroccan Sahara, as it reflects a change in the Security Council's discourse from calling for self-determination through a referendum to imposing self-determination within the Moroccan Initiative for Autonomy, which represents a diplomatic gain for Morocco.

Keywords : conflict, sahara, united nation, secuirity council, Autonom

مقدمة

تعد قضية الصحراء المغربية من أبرز القضايا السياسية والقانونية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية منذ عقود، فقد ظل المغرب، منذ استرجاع أقاليمه الجنوبية سنة 1975، ينهج سياسة قائمة على التمسك بالشرعية القانونية الدولية من جهة، والسعي لإيجاد حل سياسي واقعي ودائم من جهة أخرى، في مواجهة نزاع مفتعل تعرقل مسار تسويته اعتبارات إقليمية ودولية متشابكة.

بذلك، يمثل النزاع حول الصحراء المغربية قضية دولية، منذ سنة1975، وملفا متميزا لدى الأمم المتحدة، نظرا لطابعه الخاص، من أجل البحث عن حل مناسب، وهو الأمر الذي جعل المنظمة الأممية تطرح عدة مبادرات للتسوية السلمية، لكنها لم تنجح في ذلك، وأقرت باستحالة تطبيقها، ودعت الأطراف المعنية بهذه القضية إلى البحث عن حل متوافق بشأنه، مقبول

وواقعي. في هذا السياق طرحت الدبلوماسية المغربية مفهوم الحكم الذاتي كحل واقعي، في مفاوضاتها الخاصة بقضية تسوية النزاع المفتعل في الصحراء المغربية[343].

إن مبادرة المملكة المغربية بإقامة نظام حكم ذاتي بالأقاليم الجنوبية اعتبر من طرف منظمة الأمم المتحدة ومن طرف عدد كبير من العواصم العالمية بمثابة الأرضية الجادة والحل الواقعي الذي يجب التفاوض بشأنه واعتماده كمخرج نهائي لوضع حد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. فالحكم الذاتي يعتبر نظاما سياسيا ذا تاريخ طويل في الفكر الإنساني والقانوني، وهو أحد المفاهيم التي ارتبطت ببدء مرحلة تصفية الإستعمار، خصوصا في النصف الثاني من الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات من القرن الماضي، وتضمن في العديد من الوثائق الدولية كالوثيقة الخاصة بإنشاء الأمم المتحدة.

ومن خلال مبادرة الحكم الذاتي لتخويل المناطق الجنوبية حكما ذاتيا، سيتم تمكين الصحراويين، من أجهزة تمثيلية جهوية رسمية وغير رسمية، يقوم المواطنون بتدبير شؤونهم بأنفسهم تقوم على أساس تمثيلهم والتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم، وصياغة السياسات والقرارات التي تعكس امالهم وطموحاتهم واحتياجاتهم[344].

إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تشكل الحل الوحيد والواقعي لإيجاد تسوية نهائية لملف الصحراء، كما يجب الإنتباه كذلك إلى أن مفهوم الحكم الذاتي، يدخل ضمن التسويات الدولية للنزاعات المرتبطة بحق تقرير المصير، وبالتالي فالمغرب لم ينتج قاعدة دولية قانونية جديدة، بقدر ما قدم قاعدة دولية معروفة ومتوافقة مع طبيعة هذا النزاع.

على هذا الأساس، وفي سياق التطورات المهمة التي يعرفها ملف الصحراء، من خلال التفاعل الكبير للمجتمع الدولي والمنظمة الأممية مع المبادرة المغربية، تطرح إشكالية توافق المقترح

[343]علي دومي، الحكم الذاتي: الحل الواقعي لأزمة الصحراء المغربية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس، العدد 20، 2023، ص: 37.

[344]محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحر الأبيض المتوسط: دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، الكلية المتعددة التخصصات الناظور، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2021-2020، ص: 17.

المغربي للحكم الذاتي مع المعايير والمبادئ التي تعتمدها الأم المتحدة لتسوية النزاعات، ومدى قدرة المبادرة المغربية في إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟ هذه الإشكالية يمكن تفكيكها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو السياق السياسي والقانوني الذي سبق اقتراح مشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية؟
- ما هي أهم مرتكزات المبادرة المغربية للحكم الذاتي؟
- ما هي مكانة مبادرة الحكم الذاتي في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة؟
- هل يمكننا الحديث عن طي نهائي لملف الصحراء في ظل المستجدات التي جاء بها القرار الأممي 2797؟

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن اعتماد الخطة التالية لتحليل الموضوع.

المبحث الأول: الإطار العام للمبادرة المغربية للحكم الذاتي: السياق والمرتكزات

المبحث الثاني: تقييم الأمم المتحدة للمبادرة المغربية للحكم الذاتي

المبحث الأول: الإطار العام للمبادرة المغربية للحكم الذاتي: السياق والمرتكزات

"ومن هذا المنطلق، عمل المغرب، بنهج تشاوري، محلي ووطني، وإجماع شامل، على تقديم مبادرة شجاعة للحكم الذاتي، مبادرة تستجيب للمعايير العالمية وتحترم الشرعية الدولية وتراعي خصوصيات المنطقة الثقافية والإجتماعية" [345]

للحديث عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، لا بد من الرجوع إلى السياق السياسي والقانوني الذي ساهم في خروج هذه المبادرة إلى أرض الواقع (المطلب الأول) ثم التطرق بعدها لأهم مرتكزات هذه المبادرة والتي تبرر بشكل كبير واقعيتها وجديتها في تسوية ملف الصحراء (المطلب الثاني).

[345] مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06.11.2007

المطلب الأول: السياق السياسي والقانوني للمبادرة المغربية

جاء مقترح الحكم الذاتي تتويجا لعدة تنازلات تاريخية مهمة جدا، فبعدما كان المغرب في عهد الملك محمد الخامس يطالب بحدود تمتد إلى نهر السنغال بضم موريتانيا، تنازل عن هذه الأخيرة مغرب الحسن الثاني، مقتسما معها الأقاليم الجنوبية التي كانت بيد المستعمر الإسباني. وفي إطار قضية الصحراء الغربية، قدم المغرب أول تنازل عندما قبل بمبدأ الإستفتاء سنة 1981 وبعد عشر سنوات، أي سنة 1991 قبل وقف إطلاق النار في مرحلة تفوق عسكري يمكنه من تصفية الجبهة، وقد تنازلا أخطر بدخول المينورسو إلى الإقليم، وقدم تنازلات في إطار مسلسل الإستفتاء، وقدم تنازلا من جانب واحد، عنما قرر منح سكان الإقليم حكما ذاتيا، ثم تنازل عندما جعله قابلا للتفاوض[346].

إن رغبة المغرب والتزامه بحل مشكل الصحراء، وفق الحل السلمي والقانوني، جعلته يخوض مسار المساطر القانونية والشرعية الدولية، رغم تكلفتها الزمنية والمادية، التي كلفته الكثير من الحكمة وضبط النفس في تعامله مع القضية، إيمانا منه بمشروعية وشرعية قضيته، وإيقانا منه بأن حل المشاكل الداخلية بين مواطنيه وجيرانه تقتضي الكثير من الصبر والحكمة في تحليل الأمور[347].

من الناحية التاريخية، جاءت المبادرة في إطار استمرار الجمود السياسي منذ وقف إطلاق النار في شتنبر 1991، إذ لم ينظم استفتاء تقرير المصير مع أن المجتمع الدولي أسس بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لتنفيذه، لكن تدخلت خلافات جوهرية حول تحديد قائمة الناخبين، حيث لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق حول معايير القبول، مما

[346]حكيم التوزاني، الحكم الذاتي المغربي بين الفعالية والمحدودية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، 2010، ص: 45.

[347]نسرين بوخيزو، الخيارات الذكية في تدبير أزمة الصحراء المغربية، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 6، يونيو 2019، ص: 11.

جعل الإستفتاء مستحيلا، رغم قرارت مجلس الأمن في تلك الفترة **(658.690)**، والإتفاقات اللاحقة في هيوستن حتى 1997 التي لم تنفذ فعليا[348].

تسارعت الأحداث والإقتراحات، والمبادرات المتواترة على طول مدة زمنية تجاوزت عقدها الثالث، قصد إنهاء النزاع المفتعل في الصحراء المغربية، غير أن الواقع الملموس بين فشل تلك المحاولات. ولتجاوز كل العراقيل المفتعلة، سواء من هذا الطرف أو ذاك، طفت على السطح اقتراحات ومبادرات أممية عدة كلها باءت بالفشل، منذ عهد "كورت فالدهايم"[349]، إلى عهد "كوفي عنان"[350]، دون أن تصدق نبوءة أي منهم، فقد كانوا جميعا يلتقون عند تبسيط النزاع فيما يشبه بساطة الحياة في الصحراء، قبل أن يخفقوا في إدراك الفارق بين الحلول التي يمكن أن تخرج من المكاتب وتلك التي تنفذ على أرض الواقع[351].

أمام هذا الجمود الذي طاول قضية الصحراء، والذي ينذر بالإستمرار إلى ما لا نهاية، على حساب وحدة واستقرار شعوب المنطقة وتقدمها، واستجابة لمختلف النداءات الدولية والأممية والمتطلبات المجتمعية، قرر المغرب في إطار الإجماع الوطني، اقتراح مسار اخر للحل تتمظهر معالمه في "مبادرة من أجل التفاوض بشأن الحكم الذاتي لجهة الصحراء".

قد جاء خطاب 6 نونبر 2005 ليشكل تحولا نوعيا في مسار ملف الصحراء، حين أعلن ملك البلاد، عن عزمه استشارة الأحزاب الوطنية وكافة الهيئات المدنية في أفق بلورة مقترح يقضي بمنح الأقاليم الجنوبية نظام حكم ذاتي...، هكذا، قام المغرب بذلك بإعداد مبادرة الحكم الذاتي بمشاركة ممثلين عن السكان الصحراويين (منتخبون، شيوخ، جمعيات،...) وعن جميع المغاربة

---

[348] محمد سلواني، الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: بين الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية، المجلة المغربية للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد1، العدد20، شتنبر 2025، ص: 75.

[349] عيّن أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة مدتها خمس سنوات اعتبارا من فاتح يناير من سنة 1972 أنظر الرابط:
https://www.un.org/sg/ar/content/kurt-waldheim

[350] الأمين العام السابع للأمم المتحدة، عينته الجمعية العامة في 17دجنبر من سنة 1997 إلى غاية سنة 2006.
https://www.un.org/sg/ar/node/181841

[351] خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس: ماذا تغير؟ دار الساقي، لبنان، 2007، ص 186.

المعنيين، وكذا بالتشاور مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول المعنية أو الوازنة، من قبيل إسبانيا، التي تعرف هذا الملف جيدا، وغيرها من الدول الوازنة على الساحة الدولية والإقليمية[352].

في نفس الإطار، ساهمت الأحزاب السياسية بجميع تياراتها، في إغناء النقاش حول موضوع مشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية. فداخل أحزاب الأغلبية آنذاك، تقدمت أحزاب الكتلة الديموقراطية بمقترح جماعي مطالبة الأخذ بعين الإعتبار المكتسبات التي راكمها المغرب في مجال اللامركزية، وذلك بتخويل المنطقة صلاحيات واسعة مع التأكيد على احتفاظ السلطة المركزية بالصلاحيات المرتبطة بالسيادة كالدفاع الوطني والوحدة النقدية والتمثيل الدبلوماسي[353].

إن الأحزاب السياسية إذن بكل تياراتها ساهمت وسايرت المبادرة المقترحة، وذلك بتقديم مقترحات عن التصورات الممكنة لمنح الأقاليم الجنوبية للملكة المغربية حكما ذاتيا، مستعينة في ذلك بالتجارب المقارنة، كما شكل الوضع المقترح للأقاليم الجنوبية، فضلا عن ذلك موضوعا عموميا للنقاش على كافة المستويات[354].

وعليه، في هذا السياق تبلور المقترح المغربي حول الحكم الذاتي في الصحراء، والذي عبر عنه المغرب من خلال خطاب جلالة الملك محمد السادس في العيون على أساس أن تتم صياغته وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية تسهم فيها مختلف القوى السياسية والفاعلة في المغرب. على هذا الأساس، تقدم المغرب بطرح مشروع الحكم الذاتي على أنظار الأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، فما هي أهم المرتكزات التي تقوم عليها المبادرة المغربية للحكم الذاتي؟

المطلب الثاني: مرتكزات المبادرة المغربية للحكم الذاتي

---

[352] الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2023، ص:25.

[353] مصطفى الرقاي، الدبلوماسية الملكية وتدبير قضية الصحراء المغربية، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد، العدد 54,53، 2018، ص:65.

[354] ادريس ديداح، الحكم الذاتي بالصحراء المغربية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير: رؤية ملك وانخراط أمة، الطبعة الأولى، 2025، ص:44.

"نؤكد تشبثنا بالمبادرة المقدامة للحكم الذاتي، لجديتها ومصداقيتها، المشهود بها دوليا، بركائزها الضامنة لحقوق الإنسان، والهادفة لتحقيق المصالحة، ولم الشمل، بين كفة أبناء صحرائنا المغربية، وبأفقها المغاربي والجهوي البناء، المتطلع لرفع التحديات التنموية للمنطقة، وضمان التقدم والرفاهية لساكنتها"[355]

في سنة 2007، قدم المغرب مبادرة الحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء للأمانة العامة للأمم المتحدة، بهدف تسوية نزاع الصحراء بشكل نهائي على أساس رابح–رابح، والقاضي بأن تحتفظ الدولة المغربية بالاختصاصات السيادية الرئيسية (الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الدينية وما الى ذلك)، بينما تتمتع جهة الصحراء بصلاحيات واسعة تسمح للمواطنين المغاربة المنحدرين من الصحراء بإدارة شؤونهم الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بأنفسهم، كما أنها ستساهم في الحياة السياسية الوطنية الداخلية والخارجية وتستفيد من التضامن الفعال للمملكة في مسائل التنمية في الحالات التي تكون فيها مواردها غير كافية. وبذلك طبقا للمبادرة المغربية ستتمتع جهة الصحراء على وجه الخصوص بالصلاحيات المتعلقة بالمجال الاجتماعي (الإسكان، التعليم، الصحة والتوظيف والأمن والحماية الاجتماعية)، والبنى التحتية (المياه والمنشئات المائية والكهرباء والأشغال العامة والنقل) والثقافة والبيئة[356].

بما أن مشروع المبادرة المغربية للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيا وثقافيا، محتكمة في صياغتها إلى ضوابط دولية ومعايير عالمية، فقد أناط بسكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، مسؤولية تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية معززة بموارد مالية تستجيب للمتطلبات التنموية للجهة في المجالات كافة[357].

---

[355]مقتطف من خطاب جلال الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش، بتاريخ 03.07.2009

[356]الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، مرجع سابق، ص:25.

[357]حكيم التوزاني، الحكم الذاتي المغربي بين الفعالية والمحدودية، مرجع سابق، ص47.

يتركب مشروع الحكم الذاتي المغربي من 35 نقطة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية. يضم المحور الأول عشر نقاط أساسية تحت عنوان: "التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي"، في حين خصصت 16 نقطة للمحور الثاني قصد تحديد العناصر الأساسية للمقترح المغربي، لتناط النقاط التسع المتبقية للمحور الثالث، محددا بمقتضاها مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي قصد تفعيل مقتضياته.

لقد حاول المغرب أن يزاوج بمقتضى بنود مقترح الحكم الذاتي بين استجابته للمتطلبات الداخلية واختزال مجموع الاقتراحات الخارجية، إذ أن المملكة المغربية انخرطت في دينامية إيجابية وبناءة قصد تكوين مبادرة قابلة للتفاوض في شأنها لحل قضية الصحراء في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية والوطنية[358]، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تأسيس مجتمع ديمقراطي حداثي يقوم على أساس دولة الحق والقانون ويضمن الحريات الجماعية والفردية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد الوصول إلى هدف تحقيق المصالحة المنشودة.

بالنظر في اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء وفي الإختصاصات الحصرية للدولة، يلاحظ على مستوى المقارنة مع تجارب دولية أخرى، أن الإختصاصات الحصرية التي احتفظت بها دولة الدانمارك مثلا في علاقتها مع "**جزر الفاراو**" المتمتعة بحكم ذاتي، تفوق بكثير الإختصاصات التي احتفظت بها الدولة المغربية في علاقتها مع جهة الصحراء، حيث لا يدخل في اختصاص "جزر الفاراو" كل ما يتعلق بمجالات النقل الجوي والكنيسة وحماية المجال البحري ومراقبة الصيد والبحار والوقاية المدنية والقضاء والشرطة والسياسة الخارجية[359].

ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن جهة الصحراء ستتوفر على الشرطة المحلية (المادة 12 من نص المبادرة المغربية) وهو اختصاص قلما تتوفر عليه مناطق أو جهات

[358] مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، سلسلة دفاتر الصحراء، العدد 19، منشورات وزارة الإتصال، نونبر 2015.

[359] ادريس ديداح، الحكم الذاتي بالصحراء المغربية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير: رؤية ملك وانخراط أمة، مرجع سابق، ص:63.

متعددة ذات حكم ذاتي ال تتوفر على شرطة محلية مستقلة إلا منطقة كتالونيا ومنطقة الباسك بينما لا تملك الشرطة من هذا النوع بقية المناطق المستقلة رغم تعدد صلاحياتها[360].

إن كل هذه المرتكزات، تؤكد بشكل واضح التوجه الديمقراطي للمشروع المغربي للحكم الذاتي، الذي يرتكز على الثوابت الأساسية للتجارب الدولية التي شقت طريق الجهوية الموسعة من خلال نظام الحكم الذاتي، إن على مستوى المؤسساتي أو الهوياتي[361].

بناء على الإعتبارات السالف ذكرها، والتي جعلت من هذه المبادرة بأنها جدية وذات مصداقية، فقد تفاعل معها المجتمع الدولي دولا ومنظمات، منوهة بأهميتها وجرأتها لحل النزاع والرامية إلى المضي قدما بالعملية في اتجاه التسوية وفتح آمال جديدة لتنمية المنطقة وتكريم سكانها وبناء اتحاد مغاربي قوي ومنسجم، الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن مكانة المبادرة المغربية للحكم الذاتي في القرارات الأممية؟ وعن افاق حل القضية من خلال التطورات التي يعرفها الملف في أروقة الأمم المتحدة؟

المبحث الثاني: تقييم الأمم المتحدة للمبادرة المغربية الحكم الذاتي

تعتمد الأمم المتحدة في مقاربتها للنزاع على الأساس القانوني الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الفصل السادس المتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات، والفصل السابع فيما يتعلق بسلطات مجلس الأمن عند تهديد السلم. ويُعدّ مجلس الأمن الجهاز المركزي في إدارة الملف، إذ يصدر قرارات سنوية تجدد ولاية بعثة المينورسو وتحدد المعايير التي يجب على الأطراف الالتزام بها. مرتكزات المقاربة الأممية لحل النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء تتمحور في الأساس على دور مجلس الأمن في بلورة المقاربة السياسية حيت تُظهر قرارات مجلس الأمن منذ سنة 2007 تحوّلًا واضحًا في المنهجية الأممية، من التركيز على خيار الاستفتاء إلى اعتماد مقاربة سياسية

[360]إدريس جردان، الضوابط القانونية لنموذج الحكم الذاتي والجهويات السياسية الموسعة، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 6، 2010، ص: 69.

[361]بوطيب علاء الدين، الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية للمملكة: مقاربة مغربية لتفعيل تقرير المصير، مجلة المعرفة، العدد 28، يونيو 2025، ص:200.

تفاوضية قائمة على الواقعية والعملية. فقد أكدت القرارات المتعاقبة على "حل سياسي واقعي وعملي ودائم قائم على التوافق"، وعلى ضرورة "الانخراط بحسن نية" في المسار الذي تشرف عليه الأمم المتحدة. وتجسد هذه الصياغة تحولًا بنيويًا في فهم المنظمة للنزاع، حيث أصبح الحكم الذاتي هو الأساس السياسي التفاوضي والإطار المرجعي لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل[362].

كما يمكن أن نلمس إلى أن الموائد المستديرة تشكل إحدى أهم أدوات المقاربة الأممية، إذ تجمع المغرب، الجزائر، موريتانيا، و"البوليساريو" في فضاء حوار جماعي تحت إشراف الأمم المتحدة. وتعكس هذه الصيغة قناعة المنظمة بأن النزاع ذو أبعاد إقليمية ولا يقتصر على أطرافه المباشرة، مما يستدعي معالجة تشاركية قائمة على تحمل المسؤولية الجماعية. كما تسمح هذه الآلية بإعادة تفعيل الدينامية السياسية، وإبقاء العملية التفاوضية في إطار مؤسساتي منتظم.

لتتمة مسلسل الأمم المتحدة في تقييم النزاع لابد من ان ندكر وساطة المبعوث الشخصي ودوره في توجيه العملية السياسية، فدور المبعوث الشخصي للأمين العام في إطار وساطة محايدة تهدف إلى تقريب وجهات النظر وتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن. ولا يمارس المبعوث سلطة تقييم نهائي لأي مبادرة، بل يحرص على تسهيل الوصول إلى "حل متفق عليه" بين الأطراف، انسجامًا مع مبادئ الوساطة الدولية. وتبرز هذه المقاربة طبيعة العمل الأممي الذي يقوم على الحياد الإجرائي وتيسير الحوار، لا فرض الحلول.

المطلب الأول: مكانة المبادرة في تقارير الأمين العام وقرارات مجلس الأمن

جاء مخطط الحكم الذاتي استجابة للأمين العام الذي قال بأن الحل يمكن التوصل إليه فقط إذا عملت الأطراف المعنية مباشرة بهذه القضية، وهو يهدف إعطاء الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا كخيار يحفظ ماء الوجه لجميع أطراف النزاع ليس فيه غالب ولا مغلوب، وهو رسالة للمنتظم الدولي مفادها أن المغرب متمسك بالحلول السلمية وبمنهجية الحوار كحل

362

لقضية الصحراء، وبالفعل أثارت المبادرة المغربية حول الحكم الذاتي اهتمام كثير من الدول والمراقبين لنزاع الصحراء. فالحل السياسي معناه من جهة الاعتراف بسيادة المغرب الكاملة على الإقليم كله، ومن جهة أخرى إعطاء السكان الأصليين إمكانية تسيير شؤونهم في إطار مؤسسات منتخبة بصفة ديمقراطية بتفويت لهم صلاحيات كبيرة في الميادين الاجتماعية والإقتصادية وهي تعهدات تعهد بها المغرب في برلين بأن يقترح مخرجا للنزاع المفتعل في الصحراء. وهو المطلب السياسي الذي طالب به الأمين العام للأمم المتحدة بعد أن وصلت المقترحات السابقة لحل النزاع للباب المسدود، فقد حضي المقترح بإجماع وطني على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، وبترحيب دولي.[363]

وترسيخا للقناعة المغربية الثابتة فيما يتعلق بحل هذا النزاع المفتعل في الأقاليم الجنوبية فإن المملكة المغربية بلورت تصورا هاما في هذا السياق، حيث أن الممثل الدائم للمغرب في المنظمة الأممية قدم إلى السيد الأمين العام لهذه المنظمة رسالة بخصوص المبادرة المغربية التي عرفت ب "مقترح الحكم الذاتي" هذه المبادرة التي تبنى مضمونها مجلس الأمن بالإجماع يوم 30أبريل من العام 8 يوم 11 أبريل 2007 شكلت منعطفا جديدا في مسار إيجاد الحل للنزاع في المنطقة، حيث رحبت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة 9 ذاتها بالمقترح المغربي وبجدية ومصداقية محاولات المملكة المغربية في طي الملف بشكل نهائي. في نفس الإطار، تمثل الفترة الممتدة من 2007إلى سنة 2023 في أبعادها القانونية والتاريخية نقطة مفصلية في تاريخ قضية الصحراء المغربية وتنطوي في دلالاتها على تغير في أساليب وطرق التعامل مع الملف من طرف مجلس الأمن الدولي، خصوصا في الجانب المتعلق بالترحيب المستمر لمبادرة الحكم الذاتي المغربية والتأكيد على جديتها ومصداقيتها. لكن بالرغم من ذلك ما زال ملف الصحراء يعيش داخل النفق المسدود بسبب تعنت أطراف النزاع.

[363] د.نسرين بوخيزو. الخيارات الذكية في تدبير أزمة الصحراء المغربية، مجلة شؤون استراتيجية العدد 6 2019.ص 22

يمكن فهم المستجدات في تعامل الأمم المتحدة إزاء قضية الصحراء المغربية في ظل المتغيرات التي أفرزتها أحداث الثورات العربية وما رافقها من ارتباكات أمنية وسياسية وصعوبات اقتصادية واجتماعية بسبب انعدام الأمن وضعف الرقابة على الحدود ومن انتشار رهيب للسلاح، فضلا عن الأزمة في مالي وتأثيرها في المنطقة[364].

تماشيا مع ما تم ذكره، وفي سياق دولي اتسم بالعديد من المتغيرات سواء على المستوى السياسي أو الأمني، أعاد مجلس الأمن تعريف نزاع الصحراء، بوصفها نزاعا إقليميا وبالتالي يقتضي جلوس الطرف الحقيقي في النزاع وهو الجزائر على طاولة المفاوضات وهذا ما يحتم عليها أن تغير موقفها التقليدي كجزء من المشكلة إلى أن تصبح جزء من الحل فمنذ سنة 2018 ترسخت القناعة لدى مجلس الأمن الدولي[365]. مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب سنة 2007 يشكل إطارا مناسبا تتحقق في إطاره الشروط التي يعاد التأكيد عليها بقوة في القرارات الأخيرة لمجلس الأمن، وهي التوافق والواقعية والرغبة في التسوية العملية، حيث شكلت الإستراتيجية الحديثة للأمم المتحدة على مرتكزات أساسية أهمها تبني خطة الحل الواقعي المرن بدل التشبث بخطة الإستفتاء الذي ظهر أنه مستحيل عمليا[366].

في نفس السياق، فإن المسلسل الأممي في نزاع الصحراء عرف تطورات جد مهمة بصدور القرار 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، الذي جاء ليؤكد على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية هي الأساس الوحيد لحل النزاع في الصحراء. فما هي تداعيات القرار الأممي على حل ملف الصحراء؟

---

[364] محمد عبد الحفيظ الشيخ، موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية، الإشكالات، المستجدات، السيناريوهات المحتملة، 10
مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ،14 مارس 2019 ، ص 14 و.15.

[365] رضا الفلاح الإعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء في سياقاته القانونية والدبلوماسية والسياسية، في ضوء المستجدات الانية: اليات الدفاع واليات الترافع (مؤلف جماعي)، مركز الدراسات والأبحاث القانونية. ط 1. 2021.

[366] قرار مجلس الأمن رقم 2440 بتاريخ 31 أكتوبر ،2018 أنظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: مستقبل قضية الصحراء في ضوء القرار الأممي 2797

إن التغيرات التي طرأت خلال القرن الواحد والعشرين والتأثير الذي كان لها على طريقة تفاعل الأمم مع بعضها[367]، يضعنا أمام مقاربة توضح التحول الذي طبع السياسة الدولية وما نتج عنها من أثر على ملف الصحراء المغربية. حيث انتقلت قضية الصحراء من فترة طبعتها الحيرة والشك والغموض في تفاعل المجتمع الدولي معها، إلى فترة تميزت بتغير مواقف العديد من الدول والمنظمات الدولية من خلال مساندة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تعتبرها المنظمة الأممية مقترحا هاما ذو جدية ومصداقية والحل المنطقي الوحيد الذي سيؤدي لا محالة إلى إنهاء النزاع وتحقيق السلام المنشود.

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جلسته المنعقدة في 31 أكتوبر من سنة 2025، القرار رقم 2797[368]، الذي اعتبر أن منح حكما ذاتيا حقيقيا تحت السيادة المغربية قد يكون الحل الأنجع للنزاع القائم منذ قرابة خمسين عاما، ويشجع هذا القرار مختلف الأطراف المعنية على إجراء مفاوضات على هذا الأساس، مؤكدا في نفس الوقت دعم مبادرة الحكم الذاتي المغربية، والتي سبق تقديمها من طرف المغرب لأول مرة سنة2007، وقد تم اعتماد القرار المذكور بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث حظي بتأييد 11دولة من أصل 15 دولة، ويعد هذا القرار تطورا مهما في المواقف الدولية من الدعوة إلى تقرير المصير عبر الإستفتاء إلى قبول مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب وتحويلها إلى قرار دولي.

يمثل القرار 2797، لحظة تحول في مسار النزاع في الصحراء المغربية، إذ يعكس تغيرا في خطاب مجلس الأمن من الدعوة إلى تقرير المصير عبر الإستفتاء إلى فرض تقرير المصير

---

[367] بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار الجمال، مراجعة وتقديم أمين شلبي، توطئة: نبيل عياد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص37.

[368] لمزيد من التفاصيل أنظر الرابط:
https://docs.un.org/S/RES/2797(2025)?_gl=1*1sksnq9*_ga*MTkzNzU4MzU1OS4xNzY1ODkwNTEx*_ga_TK9BQL5X7Z*czE3NjU4OTI4MzgkbzIkZzEkdDE3NjU4OTI5NDYkajMwJGwwJGgw

ضمن مبادرة الحكم الذاتي المغربية، وهو ما يمثل مكسبا دبلوماسيا للمغرب[369]، تفاعل معه المغرب بشكل سريع وإيجابي بحيث اعتبره صاحب الجلالة الملك محمد السادس "فتحا جديدا في مسار ترسيخ مغربية الصحراء"، وأكد أن هذا القرار حدد مرتكزات الحل السياسي النهائي، وأن المغرب سيعمل على تحيين مبادرة الحكم الذاتي وتقديمها رسميا إلى الأمم المتحدة بصفتها أساسا وحيدا للتفاوض[370].

في نفس الوقت، يكتسي القرار 2797 طابعا تاريخيا لعدة أسباب أولها أن الطبيعة الحصرية للحكم الذاتي كإطار وحيد للتفاوض على حل سياسي حسم بشكل نهائي مسألة السيادة حيث أن خيار الاستقلال أصبح مستبعدا والرهان الوحيد المطروح في المفاوضات المقبلة سيكون مدى الصلاحيات التي سيمنحها المغرب لجهة الصحراء في إطار الحكم الذاتي. ونتيجة لذلك، فإن مسألة ضم الصحراء إلى التراب الوطني لن تعود مطروحة في إطار الاتفاقيات الدولية أو من اختصاص محكمة العدل الأوروبية أو أي هيئة أخرى. وستكون الأمم المتحدة المنبر الوحيد للتعامل مع هذا الخلاف حيث ستجرى المفاوضات تحت رعايتها[371].

يعد هذا القرار محطة مفصلية في مسار نزاع الصحراء، يفتح الباب أمام فرصة سياسية وقانونية لتثبيت مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وواقعي للنزاع. غير أنه لا يعني نهاية المسار، بل بداية مرحلة جديدة، تتطلب عملا ديبلوماسيا مكثفا على مستويات عدة، سيتطلب الأمر من السيد المبعوث الأممي بذل جهود دبلوماسية هائلة لدفع الجزائر والبوليساريو إلى العودة إلى طريق

---

[369] قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تقدير موقف، نونبر 2025، ص: 09.

[370] خطاب جلالة الملك محمد السادس بخصوص القرار الأممي 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025: https://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9

[371] محمد لوليشكي، قرار مجلس الأمن 2797: التزكية الدولية لخيار الحكم الذاتي، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، نونبر 2025، ص: 03.

الحوار والحلول التوفيقية. فالجزائر، لا يبدو أنها تميل إلى الحلول التوفيقية أو تسهيل مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام الشيء الذي يبرره امتناعها عن التصويت. أما بالنسبة للمغرب، فإن النجاحات الدبلوماسية التي حققتها في السنوات الأخيرة تجعله في وضع مريح، مستمرا في بذل مجهوداته من أجل تحقيق التنمية في منطقة الصحراء[372].

مع ذلك، من المهمّ التذكيرُ بأنّه بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة "يوافق أعضاء الأمم المتحدة على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقاً لهذا الميثاق". وإذا كانت هذه القرارات ملزمة للدول الأعضاء، فهي ملزمة من باب أولى لأعضاء المجلس؛ وعدم المشاركة في التصويت على قرار ما لا يمكن أن يعفي أحد أعضاء المجلس من مسؤولية احترام هذا الالتزام وتنفيذه.

على الرغم من أن القرار 2797 يعزز مكانة المغرب السياسية والتفاوضية، غير أنه لا ينهي النزاع، لأنه يرتبط ببنية إقليمية معقدة، تجعل استثمار هذا التحول مشروطا بوجود بيئة إقليمية مساعدة. مع ذلك يفتح هذا القرار نافذة فرصة محدودة زمنيا يمكن البناء عليها، إذا جرى التعامل معها بواقعية وبفهم للعوائق البنيوية التي لا تزال تتحكم في ديناميات النزاع[373].

خاتمة

إن الدينامية المتسارعة التي يشهدها ملف الصحراء المغربية، خاصة على مستوى اعتراف القوى العظمى للمنتظم الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، والتأكيد في نفس الوقت على جدية وواقعية المبادرة المغربية الرامية لإقامة نظام حكم ذاتي في الصحراء واعتبارها الحل الأنسب والوحيد لحل هذا النزاع المفتعل، لا يزداد المغرب إلا طموحا نحو

[372] محمد لوليشكي، القرار 2654 حول قضية الصحراء المغربية: أي تأثير؟ مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، رقم 61/22، أكتوبر 2022، ص: 07.

[373] سعيد الصديقي، محمد مصباح، نزاع الصحراء بعد قرار مجلس الأمن 2797: بين الفرصة والتحديات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أنظر الرابط: https://mipa.institute/?p=12859&lang=ar

تعزيز التنمية والإزدهار بالأقاليم الجنوبية، وترسيخ قيم الديمقراطية والحقوق في إطار السيادة الوطنية، بما يخدم مصلحة جميع المغاربة ويؤسس لمستقبل امن ومستقر للأجيال القادمة.

في نفس الإتجاه، فالتطورات التي عرفها الملف داخل أسوار الأمم المتحدة من خلال التأكيد على المبادرة المغربية للحكم الذاتي أساسا وحيدا للتفاوض بشأن حل النزاع، تعطي نفسا جديدا للقضية في أفق حلها نهائيا، واعتبارا لكل هذه المستجدات يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

- إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي مبادرة قائمة على ضوابط ومعايير متعارف عليها عالميا، حيث أنها تنص على أن حل النزاع المفتعل حول الصحراء لن يبلغ مبتغاه إلا عن طريق التفاوض، وعبر إجراءات توافقية تنسجم مع الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.
- تتوافق المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية مع مقتضيات القانون الدولي العام، مستلهما بمقتضى ذلك إيجابيات مختلف التجارب الدولية ذات الصيت الذائع في المجال، مرتكزا في إطار ذلك على مرتكزات الحرية الفردية والجماعية وبناء الأسس الديمقراطية المحلية بمختلف تجلياتها، السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- يمكن اعتبار مقترح الحكم الذاتي بمثابة صيغة سياسية وإدارية ملائمة، بل وحلا مناسبا يمكن أن يصون الحقوق الثابتة للمغرب، ويحفظ خصوصيات المنطقة، ويفتح افاقا رحبة للبناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتساكن المبني على منطق التضامن الوطني.
- قد يمهد هذا القرار لمرحلة جديدة في العلاقات المغربية–الجزائرية، تتيح الانتقال إلى مقاربة قائمة على منطق" رابح–رابح"، إذا تم استثمار هذه الفرصة التاريخية لابتكار صيغة توافقية للحكم الذاتي تشارك الجزائر في تطويرها من خلال انخراطها في العملية التفاوضية.

لائحة المراجع

علي دومي، الحكم الذاتي: الحل الواقعي لأزمة الصحراء المغربية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس، العدد 20، 2023.

محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحر الأبيض المتوسط: دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، الكلية المتعددة التخصصات الناظور، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2021-2020.

خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06.11.2007

حكيم التوزاني، الحكم الذاتي المغربي بين الفعالية والمحدودية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، 2010.

نسرين بوخيزو، الخيارات الذكية في تدبير أزمة الصحراء المغربية، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 6، يونيو 2019.

محمد سلواني، الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: بين الشرعية القانونية والتحولات السياسية الدولية، المجلة المغربية للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد1، العدد20، شتنبر 2025.

خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس: ماذا تغير؟ دار الساقي، لبنان، 2007.

الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2023.

مصطفى الرقاي، الدبلوماسية الملكية وتدبير قضية الصحراء المغربية، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد، العدد 54,53، 2018.

ادريس ديداح، الحكم الذاتي بالصحراء المغربية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير: رؤية ملك وانخراط أمة، الطبعة الأولى، 2025.

خطاب جلال الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش، بتاريخ 03.07.2009

حكيم التوزاني، الحكم الذاتي المغربي بين الفعالية والمحدودية، مرجع سابق، ص47.

مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، سلسلة دفاتر الصحراء، العدد 19، منشورات وزارة الإتصال، نونبر 2015.

إدريس جردان، الضوابط القانونية لنموذج الحكم الذاتي والجهويات السياسية الموسعة، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 6، 2010.

بوطيب علاء الدين، الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية للمملكة: مقاربة مغربية لتفعيل تقرير المصير، مجلة المعرفة، العدد 28، يونيو 2025.

محمد عبد الحفيظ الشيخ، موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية، الإشكالات، المستجدات، السيناريوهات المحتملة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ،14 مارس 2019.

رضا الفلاح الإعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء في سياقاته القانونية والدبلوماسية والسياسية، في ضوء المستجدات الانية: اليات الدفاع واليات الترافع (مؤلف جماعي)، مركز الدراسات والأبحاث القانونية. ط 1. 2021.

قرار مجلس الأمن رقم 2440 بتاريخ 31 أكتوبر ،2018 أنظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار الجمال، مراجعة وتقديم أمين شلبي، توطئة: نبيل عياد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.

قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تقدير موقف، نونبر 2025.

خطاب جلالة الملك محمد السادس بخصوص القرار الأممي 2797 بتاريخ 31أكتوبر 2025:

محمد لوليشكي، قرار مجلس الأمن 2797: التزكية الدولية لخيار الحكم الذاتي، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، نونبر 2025.

محمد لوليشكي، القرار 2654 حول قضية الصحراء المغربية: أي تأثير؟ مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، رقم 61/22، أكتوبر 2022.

سعيد الصديقي، محمد مصباح، نزاع الصحراء بعد قرار مجلس الأمن 2797: بين الفرصة والتحديات، المعهد المغربي لتحليل السياسات